التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها

الأستاذ الدكتور كـتوش عـاشور
أستاذ محاضــر
عميد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

الأستاذ قورين حاج قويدر
أستـاذ مسـاعد
قسم العلوم الاقتصادية

مقدمة

تعد الموارد البشرية كنوزا حقيقية في الاقتصاديات الحديثة نظرا لما تساهم به في تحقيق الأهداف الإستراتيجية، ودورها في تثمين باقي الموارد، حيث يتحدد مستوى نشاط مختلف الوظائف داخل التنظيم بمدى كفاءة وفعالية المورد البشري، وعليه فالاهتمام بالمورد يشكل أحد أهم أهداف الإدارة الحديثة وأكثرها صعوبة.

ولقد أخذت أهمية تنمية الموارد البشرية تتعاظم بدلالة تعاظم الدور الأساسي الذي أصبح يلعبه المورد البشري في تمكين المنظمة من مواجهة تحديات البيئة والوصول بها إلى تجسيد مشاريعها التنافسية بما يحقق لها قدرة أكبر على تحقيق رضا الجميع.

ولقد كان مفهوم التنمية منذ العشرينيات وحتى نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي قاصرا على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية، ولكن مع تدشين مفهوم التنمية البشرية سنة 1990 عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء، أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها.

ونظرا لأن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة، لذا فإن قدرات أي أمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية. وما تجربة دول جنوب شرق آسيا منا ببعيد، فتلك الأمم التي قطعت على نفسها التزامات هامة تجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات عالية الإنتاجية؛ كان مبعثه إيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم. وقد كان ثمار ذلك أن حققت اقتصاديات تلك البلدان معدلات متسارعة من النمو فاقت بها أكثر البلدان تقدما حتى أطلق عليها النمور الآسيوية، وأصبحت مثلا يحتذى به لكل من أراد أن يلحق بركب

التقدم. وحتى عندما تعرضت تلك البلدان لأزمة مالية كبيرة خلال السنوات الأخيرة استطاعت أن تسترد عافيتها بسرعة فاقت التوقعات، وهو ما أرجعه الخبراء إلى الثروة البشرية التي تمتلكها تلك البلدان، وما تتمتع به من جودة وكفاءة عالية.

وعليه ومن خلال هذه الورقة سنحاول تسليط الضوء باختصار على الموضوع من خلال التطرق إلى:

المحور الأول- *الإطار النظري والتحليلي لمفهوم التنمية البشرية*

المحور الثاني- *التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها*

المحور الأول: الإطار النظري والتحليلي لمفهوم التنمية البشرية

أولاً - مفهوم الموارد البشرية

1- تعريف الموارد البشرية: الموارد البشرية من وجهة نظر المنظمة هي مجموعات الأفراد المشاركة في رسم أهداف وسياسات وانجاز الأعمال التي تقوم بها المنظمات حيث تقسم هذه الموارد إلى أربعة مجموعات هي:

- الموارد الاحترافية - الموارد القيادية- الموارد الإشرافية- باقي الموارد المشاركة[1].

أما من وجهة نظر المجتمع فان الموارد البشرية هي القوى العاملة لبلد ما، والتي تتشكل من مجموع السكان في سن العمل سواء كانوا يعملون أو يبحثون عن العمل[2].

2- تعريف إدارة الموارد البشرية: لقد اختلفت وجهات النظر في إعطاء مفهوم معين لإدارة الموارد البشرية لكن يمكن التميز بين وجهتي نظر مختلفتين وهما التقليدية والحديثة، حيث يرى أصحاب النظرة التقليدية أن إدارة الموارد البشرية ما هي إلا نشاط روتيني يشتمل على نواحي تنفيذية مثال ذلك حفظ ملفات وسجلات العاملين ومتابعة النواحي المتعلقة بهم كضبط حضورهم وانصرافهم وأجازاتهم. في حين يرى أصحاب النظرة الحديثة أن إدارة الموارد البشرية تعتبر إحدى الوظائف الأساسية في المنظمة ولها نفس أهمية كل من وظيفة الإنتاج، وظيفة التسويق ووظيفة التمويل وذلك لأهمية العنصر البشري وتأثيره على الكفاءة الإنتاجية للمنظمة.[3]

ثانياً- مفهوم التنمية البشرية:

عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية في تقريره العالمي الصادر سنة 1990التنمية البشرية المستدامة على أنها" عملية توسيع لخيارات الأفراد، ومن حيث المبدأ، هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت، ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة، على جميع مستويات التنمية البشرية، هي أن يعيش الأفراد حياة مديدة وصحية، وأن يكتسبوا معرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة، ولكن التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك ...فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى التمتع بفرص الإبداع والإنتاج والتمتع بالاحترام الذاتي الشخصي وبحقوق الإنسان المكفولة "[4]، وبالتالي فهدف التنمية يرتكز على تكوين بيئة ملائمة لحياة مديدة وصحية وقائمة على الإبداع.

أما مكتب العمل العربي فيرى أن هذا المفهوم أصبح يتضمن التركيز على أنماط التفكير والسلوك، ونوعية التعليم والتدريب ونوعية مشاركة الجماهير في اتخاذ القرار والعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد، وثقافة الشعوب وطرق وأساليب العمل والإنتاج، أي تعبئة الناس بهدف زيادة قدراتهم على التحكم في مصيرهم وقدراتهم [5].

وبإخضاع تجربة "النمور الآسيوية" للفحوصات التنموية بمعمل تاريخ الفكر الاقتصادي نجد أن تفسيرها يندرج تحت مفهوم التنمية البشرية، ذلك المفهوم الذي اكتسب شهرة في عام 1990 عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء، ويقوم هذا المفهوم على أن" البشر هم الثروة الحقيقة للأمم، وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر [6]"

ثالثاً- قياس التنمية البشرية:

من خلال تعريف الأمم المتحدة للتنمية البشرية، ندرك أن هذا المفهوم متشعب ومركب، وبالتالي يصعب قياسه بمؤشر وحيد أومجموعة محدودة من المؤشرات الكمية، والتي قد تعتبر غير قابلة للقياس بالنسبة للبلدان النامية، ومن هنا تجسدت الأهمية الكبيرة لمؤشر التنمية البشرية، والذي يركز على جوانب التنمية البشرية الأساسية القابلة للقياس خلال فترات زمنية وقابل للمقارنة بين الدول باختلاف مستوياتها التنموية. وللتغلب على

القصور في هذا المؤشر، قامت الأمم المتحدة بمجموعة من المؤشرات المكملة، تجاوز عددها 180 مؤشرا في مختلف تقارير التنمية البشرية، ومنها المؤشرات الموزعة على النحو الآتي:[7]

مؤشر التنمية البشرية ويتضمن أربع مؤشرات - مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس ويتضمن ثمانية مؤشرات- مؤشر الفقر البشري في البلدان النامية ويضم أحد عشر مؤشرا- التقدم المحرز فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة ويضم خمسة مؤشرات - الملامح الأساسية للصحة ويضم عشرة مؤشرات - اختلافات التوازن في التعليم ويضم عشرة مؤشرات - الأداء الاقتصادي ويضم ستة مؤشرات - تدفقات المعونة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ويضم ثمانية مؤشرات - الاتجاهات الديموغرافية ويضم سبعة مؤشرات - استخدام الطاقة ويضم أربعة مؤشرات - إدارة البيئة ويضم ثمانية مؤشرات - الأمن الغذائي والتغذية ويضم سبعة مؤشرات - الجريمة ويضم خمسة مؤشرات - الفجوات بين الجنسين في مختلف مجالات التنمية ويضم ثلاثين مؤشرا– بالإضافة إلى مؤشرات أخرى...

هذه المجموعة المتكاملة من المؤشرات توسع من إمكانية التحديد الدقيق والشامل لمستوى التنمية البشرية في بلد معين والتطور المحقق وكذا الآفاق المستقبلية لتحسين التنمية البشرية المستدامة، ويعطي صورة واضحة حول مستوى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق الفردية والحريات العامة، كما أن غياب بعض المؤشرات في بلد معين تبين مدى الإخفاق والسلبية التي تحد من دلالة مؤشر التنمية البشرية الكلي.

رابعاً- تحديات التنمية البشرية:

تتعرض التنمية البشرية إلى العديد من التحديات التي تصل إلى درجة الأمراض المزمنة، وتتمثل أهمها فيما يلي:

1- <u>الفقر:</u> ويمثل أهم التحديات التي ستواجه مسيرة التنمية البشرية في العالم النامي في القرن الحالي، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نصف سكان العالم فقراء ومنهم نحو1.3

مليار إنسان يعيشون تحت خط الفقر. ومع اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء من ناحية، وتراجع مؤشرات المساعدات والمعونات الموجهة للدول النامية، سوف يترتب عليه عدم قدرة تلك البلدان مستقبلاً على مجرد توفير الحدود الدنيا لمعيشة شعوبها.

2- <u>الأمية:</u> وما تشكله من خطر داهم على شعوب الدول النامية، فمع قصور الموارد وترتيب الأولويات على أساس توفير الاحتياجات الأساسية أولاً من مأكل ومشرب وملبس، فإن الموارد المتبقية والتي من المفترض أن يوجه جزء منها إلى التعليم تكاد تكون معدومة بالنسبة لاحتياجاتها الفعلية، هذا فضلاً عن تخلف نظم التعليم القائمة بتلك البلدان عن مسايرة المهارات اللازمة لاحتياجات الاقتصاد العالمي المتغير. ومن الطريف أن تجد شعار محو الأمية سائدا في الدول النامية في حين ترفع الولايات المتحدة الأمريكية مثلا شعار التعليم العالي للجميع.

3- <u>التلوث البيئي:</u> الذي يهدد صحة شعوب البلدان النامية، حيث ارتبطت النهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى البلدان النامية، بالإضافة إلى افتقار الدول النامية لمفهوم الأمن البيئي الذي يتمثل في توفير أساليب الحياة النظيفة الخالية من الأضرار والتلوث. هذا فضلاً عن عمليات إعادة التوطين للتكنولوجيا الملوثة للبيئة التي تقوم بها الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسية ولم تجد وطنًا لها أفضل من البلدان النامية، وذلك بعد إدراكها أن هذه الأنماط التكنولوجية تضر بصحة مواطنيها.

4- <u>شروط التجارة العالمية غير المتكافئة وأثرها على مستقبل اقتصاديات البلدان النامية:</u> حيث تؤدى الشروط المجحفة وتدابير الحماية التي تطبقها دول الشمال إلى تكبيد الدول الفقيرة لخسائر قدرتها إحدى المنظمات الأمريكية غير الحكومية تُدعى " أوكسفام انترناشيونال " بمبلغ 700 مليار دولار تقريبا في العام، أي ما يعادل 14 مرة ضعف مما تتلقاه تلك الدول من مساعدات مخصصة للتنمية...

المحور الثاني: التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها

التجربة الماليزية جديرة بالتأمل وخصوصاً أنها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول النامية كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية. فعلى الرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، فإنها تحتفظ

بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية. وخلال نحو عشرين عاماً تبدلت الأمور في ماليزيا من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والإلكترونيات. فتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001م رصد أهم 30 دولة مصدرة للتقنية العالية، كانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك عن كل من ايطاليا والسويد والصين. كما كانت تجربتها متميزة في مواجهة أزمة جنوب شرق آسيا الشهيرة التي شهدها العام 1997م، حيث لم تعبأ بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين وأخذت تعالج أزمتها من خلال أجندة وطنية فرضت من خلالها قيوداً صارمة على سياستها النقدية، معطية البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ ما يراه لصالح مواجهة هروب النقد الأجنبي إلى الخارج، واستجاب حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبي إلى الداخل وأصبحت عصا التهميش التي يرفعها الصندوق والبنك الدوليين في وجه من يريد أن يخرج عن الدوائر المرسومة بلا فاعلية في مواجهة ماليزيا التي خرجت من كبوتها المالية أكثر قوة خلال عامين فقط،لتواصل مسيرة التنمية بشروطها الوطنية[8].

أولاً- تجربة التربية، التعليم والتكوين ومقومات نجاحها

لم يكن تحقيق ماليزيا لنمو اقتصادي مطرد إلا انعكاسا واضحا لاستثمارها للبشر، فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة. كما ساهم هذا النظام بفعالية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث، ويوظف التعليم اليوم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات[9]. إن نجاح السياسات التعليمية في ماليزيا أدى إلى أن يحقق الاقتصاد تراكما كبيرا من رأس المال البشري الذي هو عمود التنمية وجوهرها.

فقد أولت الحكومة عناية خاصة بالتعليم، خاصة التعليم الأساسي والفني، واستخدمت اعتمادات مالية كبيرة في مجالات العلوم والتقنية، حتى المجالات الإنسانية تم دعمها أيضا بواسطة القطاع الخاص، وتم استقدام خبرات أجنبية في كافة مستويات التعليم

العالي والتقني لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية، وهوما ساهم في رفع مهارة قوة العمل التي أصبحت من المزايا التفضيلية للاقتصاد الماليزي.

ويمكن رصد أهم السياسات التعليمية التي انتهجتها الحكومة الماليزية، وتكلفتها الاقتصادية والنتائج المثمرة التي حققتها هذه السياسات على مدى العقود الماضية فيما يلي:

1- التزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي: حرصت الإدارة الماليزية منذ أن أخذت البلاد استقلالها في 1957م على تقديم خدمات التعليم الأساسي مجانًا (إحدى عشرة سنة) وبلغ دعم الحكومة الاتحادية لقطاع التعليم ما يصل في المتوسط إلى 20.4% سنويا من الميزانية العامة للدولة، بينما زادت النفقات العامة على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من 2.9% عام 1960 إلى 5.3% عام 1995م.

ومن ثمار هذا الاستثمار السخي أن عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة وصل في العام 2000 حوالي 93.8% من جملة السكان مقارنة بـ 53% عام 1970، وهي من النسب العالية في العالم، وأن حوالي 99% من الأطفال الذين بلغوا العاشرة من أعمارهم قد قُيدت أسماؤهم بالمدارس، و92% من طلاب المدارس الابتدائية انتقلوا إلى الدراسة في المراحل الثانوية.

وكنتيجة منطقية للدعم والتسهيلات الكبيرة التي تقدمها الدولة فإن إلزامية التعليم أصبحت من الأمور التي لا جدال فيها، ويعاقب القانون الماليزي اليوم الآباء الذين لا يرسلون أبناءهم إلى المدارس.

النفقات الحكومية المركزية على التعليم (بالدولار الأمريكي) **1996-2000**[10]

نوع الإنفاق	1996م	2000م
إجمالي النفقات العامة على التعليم	2.9 مليار	3.7 مليار
نفقات التعليم كنسبة من إجمالي النفقات	21.7%	23.8%
نصيب الفرد من نفقات التعليم	145 مليونا	150 مليون
العائد السنوي نظير تكلفة الطالب في		
المدرسة الابتدائية	318	408
المدرسة الثانوية	448	597

وتوضح النفقات الحكومية على التعليم بصفة عامة أهمية تنمية الموارد البشرية والدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم في اللحاق بالتطور الرقمي والوصول إلى اقتصاد المعرفة، فقد ارتفعت نفقات التعليم من 9.6 مليارات رينغت ماليزي (الدولار يساوي 3.8 رينغيت) في العام 2001 مقارنة بـ7 مليارات رينغيت في العام 2000. وقد أنفق هذا المبلغ على بناء مدارس جديدة ومعامل للعلوم والكمبيوتر، والمدارس الفنية الجديدة وقروض لمواصلة التعليم العالي داخل وخارج البلاد.

النسبة المئوية لنفقات التنمية من الحكومة المركزية حسب نوع الخدمات 2000-2001[11]

	2000م (%)	2001م (%)
التعليم	64.1	65.9
الصحة	11.5	7.5
الإسكان	10.8	13.1
خدمات أخرى	13.6	13.5
النسبة الإجمالية	100	100

2- اهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة (الرياض): اهتمت الحكومة بالتعليم فيما قبل المدرسة، الذي يشمل الأطفال بين سن الخامسة والسادسة، واعتبر قانون التعليم لسنة 1996 التعليم فيما قبل المدرسة جزءا من النظام الاتحادي للتعليم، ويشترط أن تكون جميع دور الرياض وما قبل المدرسة مسجلة لدى وزارة التربية، ويلزم كذلك تطبيق المنهاج التعليمي المقرر من الوزارة.

ويتضمن ذلك المنهاج خطوطًا عريضة وموجهات عامة لهذه الرياض تتعلق بإلزامية تعليم اللغة الرسمية للبلاد (البهاسا ملايو) بجانب السماح باستعمال اللغة

الإنجليزية ولغات المجموعات العرقية في ماليزيا (الصينية والهندية - تاميل) ومنهجية التعليم وطرائق الإشراف التربوي والتوجيه الاجتماعي والديني، حيث يسمح بتقديم تعليم ديني للأطفال المسلمين.

وتوجد العديد من المدارس فيما قبل المدرسة، وتدار بواسطة الوكالات الرسمية والمنظمات الشعبية والقطاع الخاص. وأشهر الهيئات التي تقدم خدمات التعليم فيما قبل المدرسة الاتحاد الحكومي لمؤسسات ما قبل المدرسة، الذي ظل يقدم خدماته منذ العام 1960م، واتحاد دور ورياض الأطفال الماليزية، الذي تنتشر خدماته في المدن والمناطق الحضرية منذ 1976م.

3- <u>تركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية:</u> يركز التعليم في هذه المرحلة على تعليم التلاميذ القراءة والكتابة والإلمام بالمعارف الأساسية في الحساب والعلوم (الملايوالمسلمون والسكان الأصليون 65%، الصينيون 26%، الهنود 8%، أعراق أخرى 1%).

وتبدأ مرحلة التعليم الابتدائي في السن السادس من عمر الطفل، وتستمر ست سنوات. ويراعي النظام التعليمي تعدد الأعراق في البلاد، فهناك نوعان من المدارس هما المدارس القومية، والمدارس المحلية (يسمح في الأخيرة باستخدام لغات صينية أو هندية إلى جانب اللغة الرسمية)، وكلها مدارس تتبع المنهاج الحكومي للتعليم، ويجرى فيها امتحانان: الأول في السنة الثالثة والآخر في السنة السادسة لتقييم أداء التلاميذ.

وقد ارتفع معدل المدرسين بالنسبة إلى الطلاب في المدارس الابتدائية من مدرس مقابل 20 طالبا في عام 1990م إلى مدرس مقابل 18 طالبا في عام 2000م... وبذلت وزارة التعليم جهودا ناجحة في بناء المدارس وتهيئتها على أحسن وجه من ناحية البيئة المدرسية والوسائل التعليمية والخدمات الملحقة بالمدرسة، فضلا عن تدريب المدرسين وتأهيلهم ومواكبة المقررات المدرسية وطرق التدريس للتطورات المعاصرة والتوافق مع متطلبات العملية التربوية السليمة.

4- <u>توجيه التعليم الثانوي نحوخدمة الأهداف القومية:</u> تقدم مدارس المرحلة الثانوية تعليما شاملاً، حيث يشمل المقرر الدراسي كثيرا من المواد الدراسية مثل العلوم والآداب والمجالات المهنية والفنية التي تتيح للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم. تمر المرحلة

الثانوية أولا بالمدارس الثانوية الصغرى (شبيهة بالإعدادية أوالمتوسطة في البلاد العربية) وثانيا المدارس الثانوية العليا (شبيهة بالمدارس الثانوية).

وتعقد المدارس الثانوية الصغرى امتحانًا في السنة الثالثة، ويتم بعده انتقال الطلاب إلى مرحلة أكثر تخصصا تعتمد على رغبة وأداء الطالب معا، ويعاد تقييم (مفاضلة) الطلاب في السنة الخامسة أيضا عبر امتحان شهادة التعليم الماليزية SPM / (Malaysian Certificate of Education)).

وفي مستوى الثانوية العليا يوجه الطالب إلى تحصيل المزيد من مواد التخصص، لا سيما التعليم الفني والمهني. وهناك العديد من المدارس الفنية والمهنية الثانوية التي تعتبر خطوة مبكرة لتدريب الطالب بمهارات العمل اللازمة، وبعض المدارس الثانوية تجري امتحانات عامة يتحصل بموجبها الطالب على الشهادة الماليزية الثانوية التي تؤهل الطلاب للخروج إلى سوق العمل.

أما المستوى السادس من المرحلة الثانوية فهو يهيئ الطلاب للدخول مباشرة إلى الجامعات المحلية والأجنبية. ويمكن للطلاب أن يلتحقوا من المستوى الخامس بالسنة الإعدادية في الجامعات المحلية مباشرة.

وتوجد هناك مدارس خاصة للمعوقين وعددها 31 مدرسة. كما توجد المدارس العالمية بمراحلها المختلفة (المدارس الابتدائية والثانوية 40 مدرسة، ومدارس الرياض وما قبل المدرسة 5 مدارس) وتتبع المنهاج الدراسي الأمريكي، الإنجليزي، اليابانى، التايواني، السعودي، الإندونيسي، الألماني. وقد ارتفع معدل الأساتذة بالنسبة للطلاب في المدارس الثانوية من مدرس واحد لكل 19 طالبا عام 1990 إلى مدرس واحد لكل 18 طالبا عام 2000.

بيانات حول المدارس الابتدائية والثانوية للسنوات 1999-2001[12]

	1999	2000	2001
المدارس الابتدائية			
عدد المدارس	7152	7217	7305
عدد الطلاب	2897927	2931847	2932141
عدد المعلمين	157415	154920	157985
المدارس الثانوية			
عدد المدارس	1586	1641	1713
عدد الطلاب	1957483	1986334	2015579
عدد المعلمين	106031	108892	115098

5- عناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتدريب الصناعي[13]: أولت الحكومة عناية خاصة بتأسيس معاهد خاصة لتدريب المعلمين وتأهيلهم على المستوى القومي، وتهدف هذه المعاهد إلى تزويد قطاع التعليم بالتوجيهات المهمة لإعداد المعلمين والتفتيش والتأهيل التربوي.

أسست أول كلية لتدريب المعلمين في ماليزيا عام 1947م ووصل عدد خريجيها 296 معلما في العام 2001م مقارنة بـ 45 معلما في العام 1949م. وأهم هذه المعاهد التدريبية المعهد القومي للإدارة التربوية وله فروع في الولايات الماليزية المختلفة، وهو مسئول عن وضع وتنفيذ السياسة القومية في مجال تدريب المعلمين.

وكذلك القيام بإنشاء الكثير من معاهد التدريب المهني التي تستوعب طلاب المدارس الثانوية وتؤهلهم لدخول سوق العمل بمهارات في مجال الهندسة الميكانيكية والكهربائية وتقنية البلاستيك. وأشهرها معهد التدريب الصناعي الماليزي - وله 9

فروع في الولايات الماليزية إلى جانب العاصمة الفيدرالية - والذي ترعاه وزارة الموارد البشرية.

وتقوم إدارة التعليم الفني والمهني التي أسست في 1964وتتبع وزارة التعليم بالإشراف على المعاهد العامة للتدريب الصناعي ووضع الخطط والسياسات التدريبية على المستوى القومي.

عدد المدارس الثانوية الفنية والمهنية والمعاهد الفنية والمعلمين 1998-2002[14]

المؤسسة التعليمية	1998م	2002
المدارس الفنية الثانوية	46	80
المدارس المهنية الثانوية	9	11
المعاهد الفنية	5	12
معاهد تدريب المعلمين	21	27

6- توافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية: توافقًا مع ثورة عصر التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات... تخطو الحكومة الماليزية نحو إعادة تصنيف المدارس الحكومية بالاتجاه نحو إقامة العديد مما يعرف بالمدارس الذكية[15](Smart Schools) التي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة.

ومن المواد التي يتم الاعتناء بها في المدارس الذكية أنظمة التصنيع الذكية وشبكات الاتصال ونظم استخدام الطاقة غير الملوثة وأنظمة النقل الذكية.

فالمدرسة الذكية هي مؤسسة تعليمية تم ابتداعها على أساس تطبيقات تدريس وإدارة جديدة تساعد التلاميذ على اللحاق بعصر المعلومات، وأهم عناصر المدرسة الذكية هي: بيئة تدريس من أجل التعلم، نظم وسياسات إدارة مدرسية جديدة، إدخال مهارات وتقنيات تعليمية وتوجيهية متطورة. وما زالت عملية اختبار هذه العناصر وإعادة

هندستها لتحقيق كفاءة وفاعلية هذه المدرسة مستمرة، ويتم تقييم التجربة في أعلى المستويات القيادية بالدولة.

كما تنفذ عملية التدريس والتعليم وفقًا لحاجات الطلاب وقدراتهم ومستوياتهم الدراسية المختلفة. ويتبنى الأساتذة تدريس مناهج ومقررات تلبي حاجات الطلاب ومتطلبات المراحل المختلفة. فيتم اختيار مدير المدرسة من القيادات التربوية البارزة، يساعده فريق من الأساتذة ممن لديهم قدرات مهنية ممتازة. ويشارك المعلمون وأولياء أمور الطلاب مع الطلاب أنفسهم في اختيار البرامج الدراسية، ويشاركون معهم في تنفيذ بعض الأنشطة المدرسية المهمة، كالخروج في رحلات دراسية وغيرها[16].

وتم تطوير مفهوم المدرسة الذكية بواسطة وزير التعليم في 1996، مدير عام التعليم " تان سري داتووان زاهد وان محمد "، وبالأساس فإن تطبيقات المدرسة الذكية بدأت في عدد من الدول باستخدام واستثمار الحاسب الآلي في مجال التعليم، حيث وضعت تلك الدول الخطط والإستراتيجيات الوطنية بهدف إدخال التقنية للمدارس والاستفادة منها، ومن أشهر هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا...ويرى القادة السياسيون في ماليزيا أن المدرسة الذكية ستساعد البلاد على الدخول في عصر المعلومات وإتاحة نوعية التعليم الملائمة للبلاد في مستقبل أيامها. ووقعت الحكومة عقدا مع شركة مدارس " تليكوم " الذكية - شركة مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص - لتنفيذ فكرة المدرسة الذكية في 19 مدرسة نموذجية لمدة ثلاث سنوات بدأت في 1999 وتنتهي في 2002.

وفي عام 1996م وضعت لجنة التطوير الشامل الماليزية للدولة خطة تقنية شاملة تجعل البلاد في مصاف الدول المتقدمة. ومن أهم أهداف هذه الخطة إدخال الحاسب الآلي والارتباط بشبكة الإنترنت في كل فصل دراسي من فصول المدارس النموذجية.

وكان يتوقع أن تكتمل هذه المرحلة من تنفيذ الخطة قبل حلول عام 2002م ولكن الهزة الاقتصادية التي حلت بالبلاد في عام 1997م أخرت اكتمالها، ومع ذلك فقد بلغت نسبة المدارس المربوطة بشبكة الإنترنت في ديسمبر 1999م أكثر من 90%، وفي الفصول الدراسية 45%، أما فيما يتعلق بالبنية التحتية فقد تم ربط جميع مدارس وجامعات ماليزيا بعمود فقري من شبكة الألياف البصرية السريعة والتي تسمح بنقل حزم المعلومات الكبيرة لخدمة نقل الوسائط المتعددة والفيديو.

وتهدف ماليزيا من تعميم هذا النوع من المدارس في جميع أرجاء البلاد إلى استيعاب تقنية المعلومات والاتصالات، وتوظيفها واستخدامها إيجابيا في العملية التعليمية، وتطوير قدرات المعلمين، ورفع المستوى المعرفي للطلاب وتمكينهم من الوصول إلى مصادر التعلم المباشرة، والارتقاء بمخرجات التعليم لتخريج جيل منتج ذي مهارات عالية.

7- توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد: أسست جامعة "الملايا" كأول جامعة في البلاد عام 1949 وكان مقرها سنغافورة - توجد اليوم أكثر من 11 جامعة حكومية - والعديد من الفروع الجامعية للجامعات الأجنبية. تضع الحكومة الأجهزة والبرامج الحديثة لتطوير التعليم العالي والجامعي، بينما تحاول كل الجامعات أن تتبع المعايير العالمية في التدريس ونظم الدراسة وتحديد التخصصات والمناهج الدراسية، وتشجع العلاقات والروابط بين الجامعات المحلية والجامعات العالمية الشهيرة والمماثلة لاكتساب الخبرة والتجربة والتطوير.

كما أن الجامعات والمعاهد العليا المحلية تعمل بتركيز كبير على التعليم الذي يسد حاجة البلاد من قوة العمل الماهرة. والمجلس القومي للإجازة يضع الإرشادات للتعليم الجامعي العام والخاص، وسياسات إجازة (معادلة) الشهادات الجامعية وتقييم الشهادات والتخصصات والدرجات العلمية. وتهدف وزارة التعليم إلى تزويد المدارس ومراكز التعليم بأجهزة الكمبيوتر وإمدادها بشبكات الإنترنت، وأن يكون التعليم في المدارس الذكية من خلال استخدام الإنترنت وتقنية المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة.

بيانات حول التعليم الجامعي في ماليزيا 1996-2000[17]

	1996	2000
عدد الجامعات والكليات الحكومية	50	55
عدد المحاضرين (الأساتذة)	8451	19702
عدد الطلاب	108845	344250

وتتجه مؤسسات التعليم الجامعي حاليا لتصبح مركزا إقليميا لطلاب الدراسات العليا، خاصة من الدول النامية، ويعني ذلك المزيد من جودة التعليم ووفرة التسهيلات

التعليمية مثل المكتبات والمعامل وشبكات الكمبيوتر ودعم هيئات التدريس بالخبرات وترقية المناهج وغيرها. والجدول التالي يبين ازدياد عدد طلاب الدراسات العليا من الجامعة الوطنية الماليزية خلال الفترة 1980-1999م.

خريجو الدراسات العليا من الجامعة الوطنية الماليزية **181999/95-1984/80**

	80-1984م	95-1999م
ماجستير	85	2270
دكتوراه	6	146
إجمالي المتخرجين	91	2416

8- <u>الربط بين التعليم وأنشطة البحوث</u>: قامت الحكومة بتأسيس قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في المؤسسات الجامعية وإمدادها بموارد المعرفة والبنية التحتية الأساسية في هذا الصدد. وتدعم الحكومة جهود الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية، وهي تشجع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية.

وهناك العديد من مراكز التقنية التي تهدف إلى إيجاد قنوات تعاون بين الأعمال العلمية والمصانع بقصد تطبيقات المصانع في هذا الصدد بين الأكاديميين في الجامعات والمصانع وتوفير الموارد الضرورية لإنجاز أعمال بحثية تطبيقية. ويلعب المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير دورا في رعاية المؤسسات البحثية وتقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات من أجل البحوث والتنمية والقطاع الخاص، والنتيجة إيجاد نخبة من الخبراء المتمدرسين في التخصصات التي تحتاج إليها البلاد، وهذا في حد ذاته هدف إستراتيجي للدولة...كما تشارك الدولة مع مؤسسات محلية وخارجية في أعمال البحوث التطويرية والموجهة للصناعة، وإيجاد مراكز الامتياز ومؤسسات التفكير المتخصصة في الاقتصاد والسياسة والدراسات الإستراتيجية والتقنية.

9- الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة: يلاحظ على نظام التعليم في ماليزيا أنه يتجه نحو الانفتاح على النظم الغربية (البريطانية والأمريكية) والتوسع في استعمال اللغة الإنجليزية كلغة للتعليم.

ويلعب القطاع الخاص دورا أساسيا مع التركيز على جودة التعليم واتباع المعايير العالمية من ناحية المناهج والتخصصات العلمية، مع وجود بعض فروع جامعات أستراليا ونيوزيلندة وبريطانيا. وهناك حوالي 415 معهدا وكلية جامعية خاصة تقدم دراسات جامعية وبرامج توأمة مع جامعات في الخارج، وتوفر إجازات مهنية ومتوسطة، كما تتيح الفرص للطلاب الماليزيين لمواصلة دراستهم في الجامعات الأجنبية.

ثانياً: تجربة الحد من الفقر ومقومات نجاحها

لقد عملت ماليزيا على التقليل من الفقر إيمانا منها أن التنمية البشرية تعتمد أساسا على تحسين الوضعية المعيشية للأفراد ولهذا قامت ببرمجة مجموعة من المخططات التنموية التي وفقت فيها إلى حد بعيد.

1- فلسفة تنمية الأفراد في ماليزيا[19]: تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن "التنمية البشرية تقود إلى المساواة في الدخل"، وعليه فإن مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس إيجابياً على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم بما يشمل توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم والأمن، وأن يكون أول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي هم الفقراء والعاطلون عن العمل والمرضى والمجموعات العرقية الأكثر فقراً في المجتمع والأقاليم الأقل نمواً.

ولا شك أن الإيمان بهذه الفلسفة دافعه الأول أن العلاقة بين زيادة النمو وتقليل الفقر طردية موجبة؛ لأن وصول الفقراء إلى تعليم أفضل، وإلى صحة أفضل ساهما بفعالية في عملية تسريع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وفي دول جنوب شرق آسيا عامة وماليزيا خاصة، أدت زيادة النمو بمعدل نقطة مئوية واحدة إلى تقليل عدد الفقراء بنسبة 3 % أو أكثر، وهي أعلى زيادة تم تحقيقها بين الدول النامية.

2- برامج التنمية البشرية في ماليزيا[20]

<u>- برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً</u>: ويقدم فرصاً جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة. وقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن للفقراء بتكلفة قليلة وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي.

<u>- برنامج أمانة أسهم "البوميبترا"</u>: وهو برنامج تمويلي يقدم قروضاً بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين (البوميبترا) وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضاً من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها.

<u>- برنامج أمانة اختيار ماليزيا</u>: وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقراً، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء. وتقدم الحكومة من جانبها قروضاً للبرنامج بدون فوائد من أجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الأعمال الصغيرة.

<u>- المنح الحكومية</u>: المتمثلة في الإعانات المالية للفقراء أفراداً وأسراً، مثل تقديم إعانة شهرية تتراوح بين 130-260 دولارا أمريكيا لمن يعول أسرة وهو معوق أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة.

- تقديم القروض: وذلك بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية. وأسست الحكومة صندوقاً لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية في 1997، تحدد اعتماداته في الموازنة العامة للدولة سنويا، إلى جانب اعتمادات مالية أخرى رغم تخفيض الإنفاق الحكومي عقب الأزمة المالية وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وذلك لصالح مشروعات اجتماعية موجهة لتطوير الريف، والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.

- توفير مرافق البنية الأساسية: الاجتماعية منها والاقتصادية وهذا في المناطق النائية الفقيرة، بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء، ونجحت أيضا في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة بالحضر في إطار إستراتيجية 2020م[21].

- دعم أكثر للأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة، كما أن إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في فتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة جعل الدولة تركز على العمل الصحي في الريف والمناطق النائية، وتقدم خدمات أفضل ومجانية في جانب الرعاية الصحية للحوامل والأطفال.

- القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء مثل إقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وتساهم في دعم قاعدة خدمات التعليم وتشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في الدراسة.

3- **مؤشرات تقليل الفقر**[22] : يعبر مؤشر دخل خط الفقر عن الدخل الضروري لتوفير الحد الأدنى من غذاء يبقي على الصحة الجيدة للأفراد، ويلبي الحاجة الأساسية من الملبس والمأوى. ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى الفقر، حيث يصنف الفقراء ضمن الذين تقلّ دخولهم عن دخل خط الفقر، بينما الأشد فقراً هم الذين تصل دخولهم إلى أقل من نصف دخل خط الفقر.

واستناداً إلى دخل خط الفقر في ماليزيا الذي يقدر بحوالي 156 دولارا أمريكيا للأسرة الواحدة في الشهر، فإن مدى الفقر في الفترة 1990-1995، تقلص من 9.8% إلى 8.1%.

وسجل مدى الفقر المدقع انخفاضاً من 3.9% في 1990 إلى 2.1% في 1995، كما انخفض الفقر في المناطق الريفية من 15.6% إلى 13.2% لنفس الفترة، بينما في المناطق الحضرية انخفض مدى الفقر من 4.1% في 1995 إلى 3.8% في 1999م، وذلك طبقا للإحصاءات الرسمية.

ومن المؤشرات الرسمية ذات الدلالة أن 94% من الفقراء في ماليزيا يتاح لأطفالهم التعليم الأساسي مجاناً ويستفيد 72% من الفقراء من خدمات الكهرباء و65% منهم يحصل على مياه نقية. وارتفعت توقعات الحياة لديهم إلى 74 سنة بدلاً من 69 سنة، وهذه النسب جميعها تشير إلى نجاحات كبيرة مقارنة بالدول النامية (ذات الدخول المتوسطة العالية).

(انظر الجدولين الخاصين بانخفاض معدل الفقر، وارتفاع معدل الدخل في الفترة من 1995 حتى عام 1999)

معدلات الفقر في ماليزيا خلال الفترة 1995-1999م23

المؤشر (%)	سنة 1995		سنة 1999	
	الريف	الحضر	الريف	الحضر
مدى الفقر	15.6	4.1	13.2	3.8
مدى الفقر المدقع	0.9	3.5	2.4	0.6

أهداف البرنامج حسب المجموعة المستهدفة في الأسرة الواحدة:

المجموعة المستهدفة	الأهداف المبرمجة
الأسرة الواحدة	تغيير الأنشطة الزراعية التقليدية إلى مزارع تجارية حديثة
ربات البيوت (النساء)	تحسين مهاراتهن الإدارية
الأولاد	تحسين تحصيلهم الدراسي
	زيادة معرفتهم بالكمبيوتر
	تنمية مهارات التفكير السديد
	تحسين مخاطبتهم باللغة الإنجليزية (لغة التجارة والصناعة في البلاد)

4- الإستراتيجيات العملية: اتخذت جملة من الإستراتيجيات العملية لتحقيق الأهداف المحددة، أبرزها:

- تأسيس شبكة عمل مع مؤسسة مكافحة الفقر في الولاية وإنشاء روابط مع الوكالات الحكومية المعنية بالتنمية والتطوير الريفي؛ وهو ما أتاح الفرصة أمام أهالي القرية للتعلم من تجارب الآخرين وتطوير قدراتهم ومهاراتهم إلى جانب تقوية شعورهم بأهمية العمل الجماعي في مواجهة مشكلة الفقر.
- التركيز على التحول إلى الأنشطة الزراعية والتجارية التي تلبي طلب الأسواق المحلية في القرى والمدن المجاورة من خلال إدخال تقنية إنتاجية جديدة وزيادة إنتاجية المشروعات الزراعية والمنشآت التجارية.
- تشجيع الفلاحين على المشاركة في أنشطة اتحاد الفلاحين في المنطقة من أجل حشد الموارد المحلية، وتعبئتها لخدمة سكان المنطقة، وتهيئة إطار تنظيمي وتعاوني بين الفلاحين يهتم بقضاياهم في المنطقة.
- إقامة حلقة عمل لمجموعة الأسر الأشد فقراً (50 أسرة)، يتم فيها مناقشة البرنامج واختيار الأسرة التي تبدي رغبة في الاستفادة من البرنامج وإتباع الخطوات المرسومة لتنفيذه..

الخاتمة:

إن الإدارة الناجحة في المؤسسة الحديثة هي التي تسعى باستمرار إلى النمو والنجاح بتركيز اهتمامها على تخطيط وتنمية الموارد البشرية فيها. وأن تنظر إلى المستقبل وترى احتمالاته باعتبار أن المؤسسات أصبحت تعمل اليوم في اقتصاد ديناميكي، حيث التغيير فيه هو القاعدة وليس الاستثناء.

ومن باب تعاظم أهمية الموارد البشرية مقابل تعاظم الدور الأساسي الذي أصبح يلعبه المورد البشري في التمكين من مواجهة تحديات البيئة والوصول بها إلى تحسين مشاريعها التنافسية، كان لزاماً حتمياً على منظمات الأعمال تبني القاعدة الأساسية التي مفادها أن البشر هم الثروة الحقيقية لأي مجتمع، أي قدراته تكمن في طاقاته البشرية المؤهلة والمدربة والقادرة على التكيف والتعامل مع التغيير بكفاءة وفعالية.

وما تجربة فريق النمور الجدد التي يقودها أحد أولئك النمور ألا وهي "ماليزيا"، إلا شاهداً على مدى التزاماتها اتجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات فعالة مبعثها هو إيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم... وعليه يمكن إبداء التوصيات التالية كبرامج دعم للتنمية البشرية في المجتمعات المواكبة للركب فيما يلي:

- تبني الحكومة لسياسات تحمل في طياتها أساليب دعم وتنمية الموارد البشرية.
- تنظيم الدور الاجتماعي لرجال الأعمال وتعميق مفهوم التوازن بين المصلحة العامة والخاصة في إطار التنمية البشرية.
- توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد وربطه بأنشطة البحث العلمي.
- الاهتمام بمسايرة التطورات التكنولوجية والتقنية والمعلوماتية.
- زيادة توفير فرص التعليم (وذلك من خلال توفير التعليم مجانا).
- الاهتمام بدعم الدورات التدريبية للكوادر...
- توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتغذية والتعليم والسكن وذلك لتنمية مستوى حياة الأفراد.
- الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال تنمية الموارد البشرية.

الهوامش والمراجع

1 حسن إبراهيم بلوط "ادارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي " دار النهضة العربية 2002 ص17

2 عدلي علي أبو طاحون " ادارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعة " المكتب الجـامعي الحديث الاسكندرية 2000 ص 26

3 صلاح الدين عبد الباقي " الجوانب العلمية والتطبيقيـة فـي إدارة المـوارد البشـرية بالمنظمات " الدار الجامعية مصر 2001 ص 28.

4 Luc MBONG MBONG; COMPOSANTES SOCIALES DU DEVELOPPEMENT; septembre 1999, RAPPORT DU COURS K54 SUR LA STATISTIQUE POUR LA POLITIQUE SOCIALE

5 عثمان محمد عثمان، قياس التنمية البشرية "مراجعة نقدية في ندوة التنمية البشرية فـي الوطن العربي "، 1995،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان، ص110

6 http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa19-12-99/morajaat.asp

7 المزيد من المعلومات يرجى الإطلاع على - صلاح سالم ؛ التكنولوجيا والثقافة السياسية في مصر ؛ مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية موقع الكتروني: http://www.ahram.org.eg/acpss

8 مجلة الوعي الاسلامي، قراءة في تجربة التنمية بماليزيا ، موقع الكتروني: http://alwaei.awkaf.net/economy/article.php?ID=27

9 د. محمد شريف بشير - جامعة بترا ماليزيا - استثمار البشر في ماليزيا ، مقال منشور في موقع http://www.islamonline.net

10 http://www.islamonline.net/arabic/economics/2002/05/article11.shtml

11 نفس ا رجع السابق.

12 مداخلة للدكتور زيدان مد والأستاذ قورين حاج قويدر بعنوان " متطلبات بنـاء وتنميـة الكفـاءات البشرية الدول العربية - حالة ا زائر"، ا لتقى الدو حول " و تنمية واقعية ا زائر ب ا مارسـة والفكر ا نتج، أيام 14- 15 نوفم " جامعة عنابة.

13 أ د عبد العظيم، ا عهد العر للتخطيط ، ارب دولية: ربة ماليزيا التنمية ، وثيقة شكل PDF موقع إلكترو : www. arab-api.org

14 مداخلة للدكتور زيدان مد والأستاذ قورين حاج قويدر مرجع سبق ذكره.

15 منصور القطري، اذا تقدم المسلمون ماليزيا وتأخروا الوطن العر ؟، موقع إلكترو :
http://alahd.com/artc.php?id=162

16 Welcome to Malaysia موقع إلكترو :
http://www.middleeastnews.com/malaysia.html

17 http://www.islamonline.net/arabic/economics/2002/05/article11.shtml

18 نفس المرجع السابق.

19 مد شريف بش ، كيف تزم الفقر، موقع الكترو :
http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/Economy/2001/article1.shtml

20 مد شريف بش ، كيف تزم الفقر، موقع الكترو سبق ذكره

21 مد بن عبد الكر بكر التجربة الماليزية موقع إلكترو :
http://www.aleqtisadiah.com/article.php?do=show&id=1048&archivedate=2006-02-28

22 مداخلة للدكتور كتوش عاشور والأستاذ قورين بعنوان "مؤشرات الفقر ا زائر ب التصر ات الر ية والتقارير الرقمية- مقارنة بدراسة لتجربة ماليزية مكافحة الفقر"، الندوة الدولية حول، ارب مكافحة الفقر العا العر والإسلامي، جامعة البليدة 02/03 جويلية 2007.

23 نفس المرجع السابق.